

يظهر في الجاراي من قوله فادبا فيها متعلقة واما المجموع فهو  
 صرح به بقوله محل الجار والمجرور في المذكورين اي العامة  
 والخاصة على ما مر في الفعل فيجري فيه الاوجه الثلاثة  
 من كون الباء المتقدمة او الاستفانة او المصاحبة على المشهور  
 وعلى ما بدله الا انه على المشهور يكفي في محل نصب من حيث كونه  
 حالا ومحل نصب من حيث المفعولية مستعينا وكذا يأتي  
 ما تقدم من ان الحكوم على محله بذلك حقيقة الجار والمجرور  
 لكن يجعل الاستدراك على ما يتوهم من قوله على ما مر في الفعل  
 من انه يكفي بتعريف المتعلق فقط كالاول بحيث يكفي بالمبتدأ  
 ويستغني بالحال او المفعول في الخبر فافاد انه لا بد من تعبير  
 خبر هذا اي قوله اي محل مجموعهما نصب على ما مر هو الموافق  
 لما قبله اي من حيث ان محل مجموع الجار والمجرور نصب  
 ان اريد لشرطي في قوله الموافق ان اريد بالتعلق المتعلق  
 الاصطلاحي وهو عمله في المجرور والنصب على المفعولية  
 كما افاده ح واما لو اريد بالتعلق ما يشمل فلا يصح ذلك بل  
 يكون محله ما رفع وقد تقدم ما فيه من البحث من انه اذا اريد  
 المتعلق الاصطلاحي لا يأتي الا جعل الباء المتقدمة شرط لان  
 جعلت للاستفانة ولا للمصاحبة فافهم المتقدم  
 اي في قوله كحل جار فانه يجب ان يضمنا وهو المتبادر  
 اليه والتعلق الاصطلاحي هو المتبادر من لفظ المتعلق اي  
 فيما اطلق المتعلق فالمراد به المتعلق الاصطلاحي وقوله  
 وان اريد به اي بالتعلق ما يشمل اي يراد به مطلق  
 الارتباط الذي يشمل تعلق نحو اي كما يشمل تعلق المفعول  
 بعامله

بعامله الذي عمل فيه النصب على المفعولية الذي هو المتعلق  
 الاصطلاحي قوله او مفعول بالمبتدأ اي من حيث انه مفعول  
 المفعول مفعول قوله مجموعهما رفع كحظا هه انه متى اريد  
 بالتعلق ما يشمل ان اريد به مطلق الارتباط الشامل لتعلق المبتدأ  
 بالخبر يتعين ان يكون المحل مرفوعا ولا يكون كذلك بل متى  
 اريد بالتعلق ما هو العمومي الاوجه المتقدمة وباتي ما هنا  
 وهو ان المحل مرفوع ولخاص ان كلام السيد يغيد انه اذا اريد  
 بالتعلق الشامل لا يكون محل مجموع الجار والمجرور الارتفاع على  
 الخبرية على المشهور ونصبا على انه مفعول الخبر على ما قبل المشهور  
 مع انه يصح حينئذ ان يكون محل الجار والمجرور ونصبا على المفعولية  
 بالاسم المتقدرو على المفعولية بالحال المتقدرة كما يصح ان يكون  
 محله رفعا على الخبرية الاخر ما هنا فتدبر قوله ينصب على المشهور  
 اي حاله كون الرفع مبنيا على المشهور واذا بنا قوله من انه  
 اي مجموع الجار والمجرور وهو بيان للمشهور بقوله الحكوم عليه  
 اي الذي حكم عليه فالصاهر في عليه عائد على ال قوله متعلقة  
 اي الذي تعلق به تعلقا صلتيا اصطلاحيا وقوله الذي  
 صفة للمتعلق وقوله كان اسما اي كحاصل وقوله هو الخبر  
 صفة لاسما وقوله ونفلا معطوف على اسما اي ابتدائي  
 يكون لبسم الله وقوله خبر الخبر اي لان الخبر الجملة لا الفعل  
 فقط وجز صفة لعملا والخبر الثاني هو الفاعل قوله بانه  
 الخبر متعلق بالحكوم به انه اختلف هل الخبر المتعلق  
 بالكرة او المتعلق بالفتح او هما معا وقيل لا خلاف لان كلا يقول  
 عما قال به الاخر ولعله على الثالث يكون محلهما نصبا بذلك المتعلق